الحكومة تعلن عن مشاريع جديدة لتطوير شبكة الطرق في الريف الشمالي

أعلنت الحكومة، اليوم الأحد، عن خطة لتطوير شبكة الطرق في المناطق الريفية الشمالية، تشمل رصف أكثر من 340 كيلومترا من الطرق الترابية وبناء 12 جسرا جديدا، على أن تنفذ على مدى ثلاث سنوات بكلفة إجمالية تقدر بـ 180 مليون دينار.

وقال وزير الأشغال العامة والإسكان، في مؤتمر صحفي عقد في مقر الوزارة، إن الخطة جاءت استجابة لشكاوى متكررة من سكان القرى والتجمعات الزراعية الذين يعانون من صعوبة الوصول إلى المراكز الصحية والأسواق خلال فصل الشتاء. وأضاف أن المشاريع ستنفذ على مرحلتين، تبدأ الأولى في نيسان المقبل وتشمل 120 كيلومترا.

وأوضح مدير دائرة الطرق في الوزارة أن الأعمال ستشمل تعبيد الطرق وتوسيعها إلى عرض لا يقل عن 7 أمتار، إضافة إلى إنشاء أكتاف ترابية وتصريف للمياه على جانبي الطريق. وأشار إلى أن الجسور الجديدة ستقام على الوديان التي تغمرها المياه في فصل الشتاء، وأن تصاميمها روعي فيها تحمل حمولات ثقيلة.

وأكد أن الشركات المنفذة ستلتزم بتشغيل ما لا يقل عن 40% من العمالة من أبناء المناطق المحيطة بالمشاريع، وبتدريب عدد من الشباب على أعمال الصيانة الخفيفة للطرق. وقال إن الوزارة ستشكل لجنة متابعة محلية تضم ممثلين عن المجالس البلدية والمخاتير لرصد أي تأخير أو مخالفة.

من جهته، أبدى رئيس بلدية وادي السنديان ترحيبه بالخطة، لكنه طالب بأن تشمل المرحلة الأولى طريق الوادي الشرقي الذي يربط 9 قرى بالمركز البلدي، مشيرا إلى أن أهالي هذه القرى يضطرون في أشهر الشتاء إلى استخدام طريق بديل يزيد طوله على 60 كيلومترا. ووعد الوزير بدراسة الطلب خلال 30 يوما.

مقتل 3 أشخاص في اشتباك مسلح قرب الحدود الشرقية

قتل ثلاثة أشخاص وأصيب آخرون، مساء أمس السبت، في اشتباك مسلح وقع قرب الحدود الشرقية مع دولة مجاورة، وفق ما أعلنته وزارة الداخلية. وقالت الوزارة في بيان مقتضب إن الاشتباك اندلع بعد محاولة مجموعة مسلحة عبور الحدود بطريقة غير شرعية، مشيرة إلى أن القوات المرابطة في المنطقة تصدت للمجموعة وأجبرتها على التراجع.

وأكدت الوزارة أن الضحايا الثلاثة كانوا من بين المهاجمين، وأن جثثهم نقلت إلى مستشفى المدينة الشرقية لإجراء الفحوص اللازمة. ولم تكشف عن هوياتهم أو جنسياتهم حتى ساعة إعداد هذا التقرير، مكتفية بالقول إن التحقيقات الأولية تشير إلى أنهم ينتمون إلى جماعة مسلحة كانت تنشط في المنطقة قبل سنوات.

وأضافت الوزارة أن الجنود المصابين الذين أصيبوا في الاشتباك نقلوا إلى المستشفى نفسه، وأن حالة اثنين منهم وصفت بالخطيرة، فيما تعرض الثالث لإصابات طفيفة. وأكدت أن الوضع في المنطقة الحدودية عاد إلى الهدوء بعد انسحاب المسلحين، وأن الدوريات المشتركة استؤنفت في ساعة متأخرة من الليلة نفسها.

من جهتها، أعربت وزارة الخارجية عن قلقها من تصاعد التوتر على الحدود، داعية إلى ضبط النفس وتجنب أي تصعيد قد يؤثر على العلاقات الثنائية. وقالت الناطقة باسم الوزارة إن الاتصالات الدبلوماسية مستمرة مع الجهات المعنية في الدولة المجاورة، مشيرة إلى أن الحدود ستبقى مغلقة أمام حركة المرور حتى إشعار آخر.

افتتاح أول مصنع للأدوية في المدينة الصناعية الجنوبية

افتتح رئيس الوزراء، صباح اليوم الثلاثاء، أول مصنع للأدوية في المدينة الصناعية الجنوبية، بعد أعمال بناء استغرقت نحو عامين وبلغت كلفتها الإجمالية 42 مليون دينار. ويأتي المصنع في وقت تعاني فيه البلاد من نقص متكرر في بعض الأدوية الأساسية، وتعتمد على الاستيراد لتغطية أكثر من 70% من حاجة السوق المحلية.

وقال رئيس الوزراء في كلمة خلال حفل الافتتاح إن المشروع «لم يكن مجرد مصنع، بل رسالة بأن الاعتماد على الخارج لم يعد خيارا مقبولا». وأضاف أن الحكومة ستعفي المواد الأولية المستوردة لهذه الصناعة من الرسوم الجمركية لمدة خمس سنوات، وأنها ستخصص أراضي إضافية لمصانع مماثلة في المدينة نفسها.

وأوضح المدير التنفيذي للشركة المشغلة، الدكتور سليم القرنفلي، أن المصنع يضم خطين للإنتاج، أحدهما للأقراص والآخر للمحاليل والحقن، وأن طاقته السنوية تبلغ 120 مليون وحدة. وأشار إلى أن 60% من الإنتاج الأول موجه للتصدير إلى أسواق في المنطقة، بعد حصول المنتجات على شهادات الجودة المطلوبة.

وبحسب الأرقام المعلنة، وفر المشروع 350 فرصة عمل مباشرة، إضافة إلى نحو 1200 فرصة غير مباشرة في قطاعات النقل والتوزيع والخدمات. وقال وزير العمل إن الوزارة خصصت برنامجا للتدريب المهني بالتعاون مع المصنع، يستهدف تأهيل 200 شاب وشابة خلال السنة الأولى.

في المقابل، أبدى نقابيون تحفظا على بعض بنود العقد، خصوصا ما يتعلق بساعات العمل في فترات الإنتاج المكثف. وقال ممثل النقابة إن المفاوضات مستمرة للوصول إلى صيغة ترضي الطرفين، مؤكدا أن النقابة لا تعارض الاستثمار من حيث المبدأ.

مجلس الشيوخ يقر قانون الإدارة المحلية بعد جلسة ماراثونية

أقر مجلس الشيوخ، في جلسة ماراثونية امتدت حتى ساعات الفجر الأولى، مشروع قانون الإدارة المحلية بأغلبية 129 صوتا مقابل 87 وامتناع 14 عضوا، بعد مناقشات حادة استمرت أكثر من 11 ساعة. ويمنح القانون المجالس البلدية صلاحيات واسعة في إدارة الموارد المحلية وتحصيل الرسوم، ويلغي الوصاية المباشرة للوزارات على قراراتها.

وينص القانون على أن تحول المجالس البلدية 40% من عائدات الضرائب المحلية إلى صناديق تنمية تديرها مباشرة، بدلا من النظام الحالي الذي تجمع فيه الأموال في خزينة الدولة ثم توزع بعد سنوات. كما يسمح للمجالس بإصدار سندات دين بقيمة لا تتجاوز ثلاثة أضعاف ميزانيتها السنوية، شريطة الحصول على تصنيف ائتماني من إحدى الوكالات المعتمدة.

وقال رئيس لجنة الشؤون المحلية في المجلس، السيناتور منير الحلواني، إن القانون «يكسر حلقة الانتظار الطويلة التي عانى منها المواطنون في كل مرة تعطلت فيها طريق أو انقطع فيها الماء، لأن القرار سيكون بيد من يعيش المشكلة يوميا». وأضاف أن اللجنة أدخلت 23 تعديلا على النص الأصلي خلال مرحلة الدراسة التفصيلية.

في المقابل، حذر وزير المالية من أن القانون يفتقر إلى آليات واضحة لتوزيع الموارد بين البلديات الغنية والفقيرة، مشيرا إلى أن بعض المناطق الريفية قد تجد نفسها عاجزة عن جذب الاستثمارات بسبب ضعف بنيتها التحتية. وطالب بتأجيل التطبيق الكامل إلى عام 2027 لحين وضع صيغة للتوازن المالي بين المدن والأرياف.

وأعلن رئيس الوزراء أن الحكومة ستحيل القانون إلى المحكمة الدستورية للتأكد من عدم تعارضه مع المادة 74 من الدستور، التي تنص على أن أي تعديل في توزيع الإيرادات العامة يجب أن يحظى بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان. وقال إن الإحالة «ليست تأخيرا، بل ضمانة لكي لا يأتي القانون بعد عشر سنوات ليقال إنه كان خطأ».

وتوقع مراقبون أن يستغرق البت في القانون ما لا يقل عن ستة أشهر، في ظل انقسام واضح داخل المحكمة بين تيارين أحدهما يرى في اللامركزية ضمانة للديمقراطية والآخر يخشى أن تتحول إلى بوابة للفساد المحلي. وقد أعلنت ثلاث منظمات مدنية أنها ستقدم مذكرات قانونية دعما للقانون خلال الجلسات المقبلة.

تحقيق في تسريب امتحانات الثانوية العامة

أعلنت وزارة التربية والتعليم، مساء الأحد، فتح تحقيق عاجل في تسريب أسئلة امتحان مادة الفيزياء للصف الثاني عشر، بعد ساعات قليلة من انتهاء الطلاب من تأدية الامتحان في فرع واحد من فروع الوزارة. وقال الوزير في بيان مقتضب إن الأسئلة المتداولة «تطابق النسخة الأصلية في معظم بنودها»، مؤكدا أن الجهات المختصة تتعامل مع الواقعة بأقصى درجات الجدية.

وبحسب مصادر مطلعة، فإن الأسئلة ظهرت على صفحات مجموعات خاصة بالطلاب على تطبيقات المراسلة الفورية قبل موعد الامتحان بنحو ثلاث ساعات، وانتشرت بسرعة كبيرة قبل أن تتحرك الوزارة لحذفها. وأشارت المصادر إلى أن لجنة التحقيق استمعت حتى الآن إلى 14 شخصا، بينهم مراقبون وموظفون في مكتب التوجيه، فيما لم يوجه أي اتهام رسمي حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

وأثار القرار ردود فعل واسعة بين أولياء الأمور والطلاب، إذ عبر كثيرون عن قلقهم من أن يؤدي التسريب إلى إلغاء الامتحان بالكامل، وما يترتب على ذلك من تأجيل للجدول الدراسي وإرباك للخطط المستقبلية. وقال عدد من الطلاب الذين التقتهم «الأنباء» إنهم درسوا المادة بجدية وإنهم يرفضون أن يتحمل المجتهدون نتائج تصرف أشخاص قليلين.

في المقابل، دعا نقيب المعلمين في المحافظة إلى عدم التسرع في إصدار الأحكام، مشيرا إلى أن التحقيق يجب أن يأخذ وقته الكافي حتى لا يتضرر أحد بريء. وأكد أن النقابة ستتابع القضية عن كثب وستطالب بإجراءات واضحة وشفافة، مضيفا أن أي قرار يجب أن يراعي مصلحة الطلاب الذين لم يكن لهم أي دور في ما حدث.

افتتاح مكتبة عامة جديدة في حي الرمال

افتتح محافظ المدينة، صباح اليوم الثلاثاء، مكتبة عامة جديدة في حي الرمال، بعد أعمال ترميم استغرقت نحو عامين وبلغت كلفتها الإجمالية 1.2 مليون دينار. وتضم المكتبة في مرحلتها الأولى ما يقارب 35 ألف كتاب، إضافة إلى قاعة للمطالعة تتسع لـ 120 قارئا وجناح مخصص للأطفال.

وقال المحافظ في كلمته إن المكتبة «ليست ترفا، بل حاجة ملحة في مدينة لم يبق فيها سوى مكتبة واحدة منذ إغلاق المكتبة البلدية القديمة عام 2014». وأضاف أن الحكومة المحلية تعهدت بتخصيص ميزانية سنوية لا تقل عن 150 ألف دينار لشراء الكتب والاشتراكات الرقمية.

وأوضح مدير المكتبة، الدكتور سليم القرنفلي، أن المجموعة الأولى تشمل كتبا في الأدب والتاريخ والعلوم، إلى جانب اشتراكات في قواعد بيانات أكاديمية ومئات العناوين الصوتية. وأشار إلى أن فريق العمل يضم 14 موظفا ومتطوعا، وأن ساعات العمل ستكون يوميا من الثامنة صباحا حتى العاشرة ليلا.

وأكد القرنفلي أن المكتبة ستنظم خلال شهر نيسان المقبل معرضا للكتاب المستعمل وورشة للقراءة الجماعية، بهدف تحويلها إلى فضاء ثقافي مفتوح لا مجرد مخزن للكتب. وقال: «نريد أن يشعر الشاب أن هذا المكان له، وأن يأتي إليه لأنه يحب أن يكون هنا، لا لأنه مضطر».

وتأتي المكتبة ضمن خطة أوسع لإحياء وسط المدينة القديم، الذي شهد خلال السنوات الماضية إغلاق عدد من المحال التجارية والمقاهي. ويأمل سكان الحي أن تسهم المكتبة في إعادة الحركة إلى شوارعه، خاصة في المساء، بعد سنوات من الهجر والظلام.

بلدية الزيتونة تطلق حملة لزراعة 5 آلاف شجرة على ضفاف الوادي

أطلقت بلدية الزيتونة، صباح اليوم الثلاثاء، حملة واسعة لزراعة 5 آلاف شجرة على ضفاف الوادي الشرقي الذي يمر بالمدينة، بمشاركة عدد من المدارس والجمعيات الأهلية. وتستمر الحملة حتى نهاية شهر نيسان المقبل، وتشمل في مرحلتها الأولى زراعة 1200 شجرة خلال الأسبوع الأول.

وقال رئيس البلدية، المهندس كمال الزعتري، في كلمة خلال انطلاق الحملة إن «الوادي كان متنفسا للأهالي قبل أن يتحول إلى مكب للنفايات، واليوم نريد أن نعيده إلى ما كان عليه». وأضاف أن البلدية خصصت ميزانية بلغت 180 ألف دينار لتغطية تكاليف الشتلات والري والصيانة خلال السنة الأولى.

وأوضح مدير دائرة البيئة في البلدية، الدكتور سليم القرنفلي، أن الأشجار المختارة تتناسب مع طبيعة المنطقة وتتحمل الجفاف، وأن فرقا متخصصة ستتابع نسبة البقاء بشكل دوري. وأشار إلى أن البلدية ستعتمد على نظام ري بالتنقيط يعمل بالطاقة الشمسية، لتقليل الاعتماد على شبكة المياه العامة.

وأكد أن الشركات المنفذة ستلتزم بتشغيل ما لا يقل عن 40% من العمالة من أبناء المناطق المحيطة بالمشاريع، وبتدريب عدد من الشباب على أعمال الصيانة الخفيفة للطرق. وقال إن الوزارة ستشكل لجنة متابعة محلية تضم ممثلين عن المجالس البلدية والمخاتير لرصد أي تأخير أو مخالفة.

من جهته، أبدى رئيس بلدية وادي السنديان ترحيبه بالخطة، لكنه طالب بأن تشمل المرحلة الأولى طريق الوادي الشرقي الذي يربط 9 قرى بالمركز البلدي، مشيرا إلى أن أهالي هذه القرى يضطرون في أشهر الشتاء إلى استخدام طريق بديل يزيد طوله على 60 كيلومترا. ووعد الوزير بدراسة الطلب خلال 30 يوما.

مقتل 3 أشخاص في اشتباك مسلح قرب الحدود الشرقية

قتل ثلاثة أشخاص وأصيب آخرون، مساء أمس السبت، في اشتباك مسلح وقع قرب الحدود الشرقية مع دولة مجاورة، وفق ما أعلنته وزارة الداخلية. وقالت الوزارة في بيان مقتضب إن الاشتباك اندلع بعد محاولة مجموعة مسلحة عبور الحدود بطريقة غير شرعية، مشيرة إلى أن القوات المرابطة في المنطقة تصدت للمجموعة وأجبرتها على التراجع.

وأكدت الوزارة أن الضحايا الثلاثة كانوا من بين المهاجمين، وأن جثثهم نقلت إلى مستشفى المدينة الشرقية لإجراء الفحوص اللازمة. ولم تكشف عن هوياتهم أو جنسياتهم حتى ساعة إعداد هذا التقرير، مكتفية بالقول إن التحقيقات الأولية تشير إلى أنهم ينتمون إلى جماعة مسلحة كانت تنشط في المنطقة قبل سنوات.

وأضافت الوزارة أن الجنود المصابين الذين أصيبوا في الاشتباك نقلوا إلى المستشفى نفسه، وأن حالة اثنين منهم وصفت بالخطيرة، فيما تعرض الثالث لإصابات طفيفة. وأكدت أن الوضع في المنطقة الحدودية عاد إلى الهدوء بعد انسحاب المسلحين، وأن الدوريات المشتركة استؤنفت في ساعة متأخرة من الليلة نفسها.

من جهتها، أعربت وزارة الخارجية عن قلقها من تصاعد التوتر على الحدود، داعية إلى ضبط النفس وتجنب أي تصعيد قد يؤثر على العلاقات الثنائية. وقالت الناطقة باسم الوزارة إن الاتصالات الدبلوماسية مستمرة مع الجهات المعنية في الدولة المجاورة، وأن الحدود ستبقى مغلقة أمام حركة المرور حتى إشعار آخر.

افتتاح أول مصنع للأدوية في المدينة الصناعية الجنوبية

افتتح رئيس الوزراء، صباح اليوم الثلاثاء، أول مصنع للأدوية في المدينة الصناعية الجنوبية، بعد أعمال بناء استغرقت نحو عامين وبلغت كلفتها الإجمالية 42 مليون دينار. ويأتي المصنع في وقت تعاني فيه البلاد من نقص متكرر في بعض الأدوية الأساسية، وتعتمد على الاستيراد لتغطية أكثر من 70% من حاجة السوق المحلية.

وقال رئيس الوزراء في كلمة خلال حفل الافتتاح إن المشروع «لم يكن مجرد مصنع، بل رسالة بأن الاعتماد على الخارج لم يعد خيارا مقبولا». وأضاف أن الحكومة ستعفي المواد الأولية المستوردة لهذه الصناعة من الرسوم الجمركية لمدة خمس سنوات، وأنها ستخصص أراضي إضافية لمصانع مماثلة في المدينة نفسها.

وأوضح المدير التنفيذي للشركة المشغلة، الدكتور سليم القرنفلي، أن المصنع يضم خطين للإنتاج، أحدهما للأقراص والآخر للمحاليل والحقن، وأن طاقته السنوية تبلغ 120 مليون وحدة. وأشار إلى أن 60% من الإنتاج الأول موجه للتصدير إلى أسواق في المنطقة، بعد حصول المنتجات على شهادات الجودة المطلوبة.

وبحسب الأرقام المعلنة، وفر المشروع 350 فرصة عمل مباشرة، إضافة إلى نحو 1200 فرصة غير مباشرة في قطاعات النقل والتوزيع والخدمات. وقال وزير العمل إن الوزارة خصصت برنامجا للتدريب المهني بالتعاون مع المصنع، يستهدف تأهيل 200 شاب وشابة خلال السنة الأولى.

في المقابل، أبدى نقابيون تحفظا على بعض بنود العقد، خصوصا ما يتعلق بساعات العمل في فترات الإنتاج المكثف. وقال ممثل النقابة إن المفاوضات مستمرة للوصول إلى صيغة ترضي الطرفين، مؤكدا أن النقابة لا تعارض الاستثمار من حيث المبدأ.

مجلس الشيوخ يقر قانون الإدارة المحلية بعد جلسة ماراثونية

أقر مجلس الشيوخ، في جلسة ماراثونية امتدت حتى ساعات الفجر الأولى، مشروع قانون الإدارة المحلية بأغلبية 129 صوتا مقابل 87 وامتناع 14 عضوا، بعد مناقشات حادة استمرت أكثر من 11 ساعة. ويمنح القانون المجالس البلدية صلاحيات واسعة في إدارة الموارد المحلية وتحصيل الرسوم، ويلغي الوصاية المباشرة للوزارات على قراراتها.

وينص القانون على أن تحول المجالس البلدية 40% من عائدات الضرائب المحلية إلى صناديق تنمية تديرها مباشرة، بدلا من النظام الحالي الذي تجمع فيه الأموال في خزينة الدولة ثم توزع بعد سنوات. كما يسمح للمجالس بإصدار سندات دين بقيمة لا تتجاوز ثلاثة أضعاف ميزانيتها السنوية، شريطة الحصول على تصنيف ائتماني من إحدى الوكالات المعتمدة.

وقال رئيس لجنة الشؤون المحلية في المجلس، السيناتور منير الحلواني، إن القانون «يكسر حلقة الانتظار الطويلة التي عانى منها المواطنون في كل مرة تعطلت فيها طريق أو انقطع فيها الماء، لأن القرار سيكون بيد من يعيش المشكلة يوميا». وأضاف أن اللجنة أدخلت 23 تعديلا على النص الأصلي خلال مرحلة الدراسة التفصيلية.

في المقابل، حذر وزير المالية من أن القانون يفتقر إلى آليات واضحة لتوزيع الموارد بين البلديات الغنية والفقيرة، مشيرا إلى أن بعض المناطق الريفية قد تجد نفسها عاجزة عن جذب الاستثمارات بسبب ضعف بنيتها التحتية. وطالب بتأجيل التطبيق الكامل إلى عام 2027 لحين وضع صيغة للتوازن المالي بين المدن والأرياف.

وأعلن رئيس الوزراء أن الحكومة ستحيل القانون إلى المحكمة الدستورية للتأكد من عدم تعارضه مع المادة 74 من الدستور، التي تنص على أن أي تعديل في توزيع الإيرادات العامة يجب أن يحظى بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان. وقال إن الإحالة «ليست تأخيرا، بل ضمانة لكي لا يأتي القانون بعد عشر سنوات ليقال إنه كان خطأ».

وتوقع مراقبون أن يستغرق البت في القانون ما لا يقل عن ستة أشهر، في ظل انقسام واضح داخل المحكمة بين تيارين أحدهما يرى في اللامركزية ضمانة للديمقراطية والآخر يخشى أن تتحول إلى بوابة للفساد المحلي. وقد أعلنت ثلاث منظمات مدنية أنها ستقدم مذكرات قانونية دعما للقانون خلال الجلسات المقبلة.

تحقيق في تسريب امتحانات الثانوية العامة

أعلنت وزارة التربية والتعليم، مساء الأحد، فتح تحقيق عاجل في تسريب أسئلة امتحان مادة الفيزياء للصف الثاني عشر، بعد ساعات قليلة من انتهاء الطلاب من تأدية الامتحان في فرع واحد من فروع الوزارة. وقال الوزير في بيان مقتضب إن الأسئلة المتداولة «تطابق النسخة الأصلية في معظم بنودها»، مؤكدا أن الجهات المختصة تتعامل مع الواقعة بأقصى درجات الجدية.

وبحسب مصادر مطلعة، فإن الأسئلة ظهرت على صفحات مجموعات خاصة بالطلاب على تطبيقات المراسلة الفورية قبل موعد الامتحان بنحو ثلاث ساعات، وانتشرت بسرعة كبيرة قبل أن تتحرك الوزارة لحذفها. وأشارت المصادر إلى أن لجنة التحقيق استمعت حتى الآن إلى 14 شخصا، بينهم مراقبون وموظفون في مكتب التوجيه، فيما لم يوجه أي اتهام رسمي حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

وأثار القرار ردود فعل واسعة بين أولياء الأمور والطلاب، إذ عبر كثيرون عن قلقهم من أن يؤدي التسريب إلى إلغاء الامتحان بالكامل، وما يترتب على ذلك من تأجيل للجدول الدراسي وإرباك للخطط المستقبلية. وقال عدد من الطلاب الذين التقتهم «الأنباء» إنهم درسوا المادة بجدية وإنهم يرفضون أن يتحمل المجتهدون نتائج تصرف أشخاص قليلين.

في المقابل، دعا نقيب المعلمين في المحافظة إلى عدم التسرع في إصدار الأحكام، مشيرا إلى أن التحقيق يجب أن يأخذ وقته الكافي حتى لا يتضرر أحد بريء. وأكد أن النقابة ستتابع القضية عن كثب وستطالب بإجراءات واضحة وشفافة، مضيفا أن أي قرار يجب أن يراعي مصلحة الطلاب الذين لم يكن لهم أي دور في ما حدث.

افتتاح مكتبة عامة جديدة في حي الرمال

افتتح محافظ المدينة، صباح اليوم الثلاثاء، مكتبة عامة جديدة في حي الرمال، بعد أعمال ترميم استغرقت نحو عامين وبلغت كلفتها الإجمالية 1.2 مليون دينار. وتضم المكتبة في مرحلتها الأولى ما يقارب 35 ألف كتاب، إضافة إلى قاعة للمطالعة تتسع لـ 120 قارئا وجناح مخصص للأطفال.

وقال المحافظ في كلمته إن المكتبة «ليست ترفا، بل حاجة ملحة في مدينة لم يبق فيها سوى مكتبة واحدة منذ إغلاق المكتبة البلدية القديمة عام 2014». وأضاف أن الحكومة المحلية تعهدت بتخصيص ميزانية سنوية لا تقل عن 150 ألف دينار لشراء الكتب والاشتراكات الرقمية.

وأوضح مدير المكتبة، الدكتور سليم القرنفلي، أن المجموعة الأولى تشمل كتبا في الأدب والتاريخ والعلوم، إلى جانب اشتراكات في قواعد بيانات أكاديمية ومئات العناوين الصوتية. وأشار إلى أن فريق العمل يضم 14 موظفا ومتطوعا، وأن ساعات العمل ستكون يوميا من الثامنة صباحا حتى العاشرة ليلا.

وأكد القرنفلي أن المكتبة ستنظم خلال شهر نيسان المقبل معرضا للكتاب المستعمل وورشة للقراءة الجماعية، بهدف تحويلها إلى فضاء ثقافي مفتوح لا مجرد مخزن للكتب. وقال: «نريد أن يشعر الشاب أن هذا المكان له، وأن يأتي إليه لأنه يحب أن يكون هنا، لا لأنه مضطر».

وتأتي المكتبة ضمن خطة أوسع لإحياء وسط المدينة القديم، الذي شهد خلال السنوات الماضية إغلاق عدد من المحال التجارية والمقاهي. ويأمل سكان الحي أن تسهم المكتبة في إعادة الحركة إلى شوارعه، خاصة في المساء، بعد سنوات من الهجر والظلام.

بلدية الزيتونة تطلق حملة لزراعة 5 آلاف شجرة على ضفاف الوادي

أطلقت بلدية الزيتونة، صباح اليوم الثلاثاء، حملة واسعة لزراعة 5 آلاف شجرة على ضفاف الوادي الشرقي الذي يمر بالمدينة، بمشاركة عدد من المدارس والجمعيات الأهلية. وتستمر الحملة حتى نهاية شهر نيسان المقبل، وتشمل في مرحلتها الأولى زراعة 1200 شجرة خلال الأسبوع الأول.

وقال رئيس البلدية، المهندس كمال الزعتري، في كلمة خلال انطلاق الحملة إن «الوادي كان متنفسا للأهالي قبل أن يتحول إلى مكب للنفايات، واليوم نريد أن نعيده إلى ما كان عليه». وأضاف أن البلدية خصصت ميزانية بلغت 180 ألف دينار لتغطية تكاليف الشتلات والري والصيانة خلال السنة الأولى.

وأوضح مدير دائرة البيئة في البلدية، الدكتور سليم القرنفلي، أن الأشجار المختارة تتناسب مع طبيعة المنطقة وتتحمل الجفاف، وأن فرقا متخصصة ستتابع نسبة البقاء بشكل دوري. وأشار إلى أن البلدية ستعتمد على نظام ري بالتنقيط يعمل بالطاقة الشمسية، لتقليل الاعتماد على شبكة المياه العامة.

وأكد أن الشركات المنفذة ستلتزم بتشغيل ما لا يقل عن 40% من العمالة من أبناء المناطق المحيطة بالمشاريع، وبتدريب عدد من الشباب على أعمال الصيانة الخفيفة للطرق. وقال إن الوزارة ستشكل لجنة متابعة محلية تضم ممثلين عن المجالس البلدية والمخاتير لرصد أي تأخير أو مخالفة.

من جهته، أبدى رئيس بلدية وادي السنديان ترحيبه بالخطة، لكنه طالب بأن تشمل المرحلة الأولى طريق الوادي الشرقي الذي يربط 9 قرى بالمركز البلدي، مشيرا إلى أن أهالي هذه القرى يضطرون في أشهر الشتاء إلى استخدام طريق بديل يزيد طوله على 60 كيلومترا. ووعد الوزير بدراسة الطلب خلال 30 يوما.

مقتل 3 أشخاص في اشتباك مسلح قرب الحدود الشرقية

قتل ثلاثة أشخاص وأصيب آخرون، مساء أمس السبت، في اشتباك مسلح وقع قرب الحدود الشرقية مع دولة مجاورة، وفق ما أعلنته وزارة الداخلية. وقالت الوزارة في بيان مقتضب إن الاشتباك اندلع بعد محاولة مجموعة مسلحة عبور الحدود بطريقة غير شرعية، مشيرة إلى أن القوات المرابطة في المنطقة تصدت للمجموعة وأجبرتها على التراجع.

وأكدت الوزارة أن الضحايا الثلاثة كانوا من بين المهاجمين، وأن جثثهم نقلت إلى مستشفى المدينة الشرقية لإجراء الفحوص اللازمة. ولم تكشف عن هوياتهم أو جنسياتهم حتى ساعة إعداد هذا التقرير، مكتفية بالقول إن التحقيقات الأولية تشير إلى أنهم ينتمون إلى جماعة مسلحة كانت تنشط في المنطقة قبل سنوات.

وأضافت الوزارة أن الجنود المصابين الذين أصيبوا في الاشتباك نقلوا إلى المستشفى نفسه، وأن حالة اثنين منهم وصفت بالخطيرة، فيما تعرض الثالث لإصابات طفيفة. وأكدت أن الوضع في المنطقة الحدودية عاد إلى الهدوء بعد انسحاب المسلحين، وأن الدوريات المشتركة استؤنفت في ساعة متأخرة من الليلة نفسها.

من جهتها، أعربت وزارة الخارجية عن قلقها من تصاعد التوتر على الحدود، داعية إلى ضبط النفس وتجنب أي تصعيد قد يؤثر على العلاقات الثنائية. وقالت الناطقة باسم الوزارة إن الاتصالات الدبلوماسية مستمرة مع الجهات المعنية في الدولة المجاورة، وأن الحدود ستبقى مغلقة أمام حركة المرور حتى إشعار آخر.

افتتاح أول مصنع للأدوية في المدينة الصناعية الجنوبية

افتتح رئيس الوزراء، صباح اليوم الثلاثاء، أول مصنع للأدوية في المدينة الصناعية الجنوبية، بعد أعمال بناء استغرقت نحو عامين وبلغت كلفتها الإجمالية 42 مليون دينار. ويأتي المصنع في وقت تعاني فيه البلاد من نقص متكرر في بعض الأدوية الأساسية، وتعتمد على الاستيراد لتغطية أكثر من 70% من حاجة السوق المحلية.

وقال رئيس الوزراء في كلمة خلال حفل الافتتاح إن المشروع «لم يكن مجرد مصنع، بل رسالة بأن الاعتماد على الخارج لم يعد خيارا مقبولا». وأضاف أن الحكومة ستعفي المواد الأولية المستوردة لهذه الصناعة من الرسوم الجمركية لمدة خمس سنوات، وأنها ستخصص أراضي إضافية لمصانع مماثلة في المدينة نفسها.

وأوضح المدير التنفيذي للشركة المشغلة، الدكتور سليم القرنفلي، أن المصنع يضم خطين للإنتاج، أحدهما للأقراص والآخر للمحاليل والحقن، وأن طاقته السنوية تبلغ 120 مليون وحدة. وأشار إلى أن 60% من الإنتاج الأول موجه للتصدير إلى أسواق في المنطقة، بعد حصول المنتجات على شهادات الجودة المطلوبة.

وبحسب الأرقام المعلنة، وفر المشروع 350 فرصة عمل مباشرة، إضافة إلى نحو 1200 فرصة غير مباشرة في قطاعات النقل والتوزيع والخدمات. وقال وزير العمل إن الوزارة خصصت برنامجا للتدريب المهني بالتعاون مع المصنع، يستهدف تأهيل 200 شاب وشابة خلال السنة الأولى.

في المقابل، أبدى نقابيون تحفظا على بعض بنود العقد، خصوصا ما يتعلق بساعات العمل في فترات الإنتاج المكثف. وقال ممثل النقابة إن المفاوضات مستمرة للوصول إلى صيغة ترضي الطرفين، مؤكدا أن النقابة لا تعارض الاستثمار من حيث المبدأ.

مجلس الشيوخ يقر قانون الإدارة المحلية بعد جلسة ماراثونية

أقر مجلس الشيوخ، في جلسة ماراثونية امتدت حتى ساعات الفجر الأولى، مشروع قانون الإدارة المحلية بأغلبية 129 صوتا مقابل 87 وامتناع 14 عضوا، بعد مناقشات حادة استمرت أكثر من 11 ساعة. ويمنح القانون المجالس البلدية صلاحيات واسعة في إدارة الموارد المحلية وتحصيل الرسوم، ويلغي الوصاية المباشرة للوزارات على قراراتها.

وينص القانون على أن تحول المجالس البلدية 40% من عائدات الضرائب المحلية إلى صناديق تنمية تديرها مباشرة، بدلا من النظام الحالي الذي تجمع فيه الأموال في خزينة الدولة ثم توزع بعد سنوات. كما يسمح للمجالس بإصدار سندات دين بقيمة لا تتجاوز ثلاثة أضعاف ميزانيتها السنوية، شريطة الحصول على تصنيف ائتماني من إحدى الوكالات المعتمدة.

وقال رئيس لجنة الشؤون المحلية في المجلس، السيناتور منير الحلواني، إن القانون «يكسر حلقة الانتظار الطويلة التي عانى منها المواطنون في كل مرة تعطلت فيها طريق أو انقطع فيها الماء، لأن القرار سيكون بيد من يعيش المشكلة يوميا». وأضاف أن اللجنة أدخلت 23 تعديلا على النص الأصلي خلال مرحلة الدراسة التفصيلية.

في المقابل، حذر وزير المالية من أن القانون يفتقر إلى آليات واضحة لتوزيع الموارد بين البلديات الغنية والفقيرة، مشيرا إلى أن بعض المناطق الريفية قد تجد نفسها عاجزة عن جذب الاستثمارات بسبب ضعف بنيتها التحتية. وطالب بتأجيل التطبيق الكامل إلى عام 2027 لحين وضع صيغة للتوازن المالي بين المدن والأرياف.

وأعلن رئيس الوزراء أن الحكومة ستحيل القانون إلى المحكمة الدستورية للتأكد من عدم تعارضه مع المادة 74 من الدستور، التي تنص على أن أي تعديل في توزيع الإيرادات العامة يجب أن يحظى بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان. وقال إن الإحالة «ليست تأخيرا، بل ضمانة لكي لا يأتي القانون بعد عشر سنوات ليقال إنه كان خطأ».

وتوقع مراقبون أن يستغرق البت في القانون ما لا يقل عن ستة أشهر، في ظل انقسام واضح داخل المحكمة بين تيارين أحدهما يرى في اللامركزية ضمانة للديمقراطية والآخر يخشى أن تتحول إلى بوابة للفساد المحلي. وقد أعلنت ثلاث منظمات مدنية أنها ستقدم مذكرات قانونية دعما للقانون خلال الجلسات المقبلة.

تحقيق في تسريب امتحانات الثانوية العامة

أعلنت وزارة التربية والتعليم، مساء الأحد، فتح تحقيق عاجل في تسريب أسئلة امتحان مادة الفيزياء للصف الثاني عشر، بعد ساعات قليلة من انتهاء الطلاب من تأدية الامتحان في فرع واحد من فروع الوزارة. وقال الوزير في بيان مقتضب إن الأسئلة المتداولة «تطابق النسخة الأصلية في معظم بنودها»، مؤكدا أن الجهات المختصة تتعامل مع الواقعة بأقصى درجات الجدية.

وبحسب مصادر مطلعة، فإن الأسئلة ظهرت على صفحات مجموعات خاصة بالطلاب على تطبيقات المراسلة الفورية قبل موعد الامتحان بنحو ثلاث ساعات، وانتشرت بسرعة كبيرة قبل أن تتحرك الوزارة لحذفها. وأشارت المصادر إلى أن لجنة التحقيق استمعت حتى الآن إلى 14 شخصا، بينهم مراقبون وموظفون في مكتب التوجيه، فيما لم يوجه أي اتهام رسمي حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

وأثار القرار ردود فعل واسعة بين أولياء الأمور والطلاب، إذ عبر كثيرون عن قلقهم من أن يؤدي التسريب إلى إلغاء الامتحان بالكامل، وما يترتب على ذلك من تأجيل للجدول الدراسي وإرباك للخطط المستقبلية. وقال عدد من الطلاب الذين التقتهم «الأنباء» إنهم درسوا المادة بجدية وإنهم يرفضون أن يتحمل المجتهدون نتائج تصرف أشخاص قليلين.

في المقابل، دعا نقيب المعلمين في المحافظة إلى عدم التسرع في إصدار الأحكام، مشيرا إلى أن التحقيق يجب أن يأخذ وقته الكافي حتى لا يتضرر أحد بريء. وأكد أن النقابة ستتابع القضية عن كثب وستطالب بإجراءات واضحة وشفافة، مضيفا أن أي قرار يجب أن يراعي مصلحة الطلاب الذين لم يكن لهم أي دور في ما حدث.

افتتاح مكتبة عامة جديدة في حي الرمال

افتتح محافظ المدينة، صباح اليوم الثلاثاء، مكتبة عامة جديدة في